إحالة ٧٧ ملفاً تموينياً إلى التفتيش وضبط ٤٦٠٤ مخالفات في حلب خلال العام الحالي

مديرة الرقابة الداخلية: غرامات بقيمة ٤٥ مليار ليرة منها ٣٩ ملياراً للتلاعب بمواصفات الطحين

محمود الصالح

كشفت مديرة الرقابة الداخلية في الأمانة العامة لمحافظة حلب عبير مكتبي عن إحالة حوالي /٧٧/ ملفاً متعلقاً بتجاوزات وفساد في عمل القطاع التمويني إلى الجهات المختصة (هيئة مركزية – جهاز مركزي – أمن جنائي..... وغيرها) تتعلق بمخالفات في عمل مؤسسة السورية للتجارة والمخابز التموينية والاحتياطية والأفران الخاصة والمطاحن والمولدات.

وبينت مكتبي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن محافظة حلب وضمن برنامج الإصلاح ومكافحة الفساد وفي معرض تطبيق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٢١ ودور المجالس المحلية في مراقبة وضبط الأسواق والأسعار ولتعزيز دور هذه المجالس والمجتمع المحلي والربط المكاني وتوزيع الأدوار بشكل متكامل بما يحقق الرقابة والفاعلية بشكل ملموس قامت باتخاذ العديد من الإجراءات التنظيمية والرقابية التي تسهم في عملية ضبط الأسواق ومحاسبة المخالفين والعاملين المقصرين ومن هذه الإجراءات تشكيل /٢٧/ لجنة محلية في الوحدات الإدارية في المدينة وريف المحافظة تقوم بالجولات الدورية على الأسواق للتحقق من مطابقة الأسعار والأجور والنشرات والقوائم المعتمدة والتحقق من وجود مخالفات (الغش – الاحتكار – مجهولة المصدر..... وغيرها) وتنظيم الضبوط العدلية واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين وفق أحكام المرسوم /٨/ لعام ٢٠٢١ وبمؤازرة دوريات من قوى الأمن الداخلي للحالات التي تتطلب ذلك كالمخالفات الجسيمة وإحالة المخالف موجوداً إلى القضاء المختص.

مديرة الرقابة أكدت أنه تتم متابعة عمل جميع الجهات والمؤسسات الحكومية التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي والتمويني بما فيها المطاحن والمخابز التموينية والاحتياطية والخاصة – وحدات التدخل الإيجابي (الاستهلاكية) بالإضافة إلى الفعاليات الأخرى التي ترتبط بتقديم الخدمات للمواطنين بشكل مباشر – مولدات الأمبير – المذابح الفنية والعشوائية.. وغيرها، من خلال عضو المكتب التنفيذي المختص ومديرية الرقابة الداخلية وذلك بمعالجة الشكاوى والإخباريات الواردة إلى المحافظة وبإجراء الجولات الميدانية على كل الفعاليات والمؤسسات العاملة في هذا المجال للوقوف على واقع العمل ومدى التقيد بالقوانين والأنظمة وإعداد التقارير بنتائج الجولات وتسجيل الملاحظات وتقديم المقترحات المناسبة لضبط آليات العمل ومحاسبة المقصرين.

وبالنسبة للإجراءات المتخذة أوضحت مكتبي أنه من خلال المتابعة والرصد تتم الدعوة إلى اجتماعات نوعية للأسرة التموينية لحل المشاكل التي تعترض سير العمل والتنسيق والربط بين الجهات المعنية والتواصل المباشر بما يكفل حسن سير العمل ورفع وتيرة الإنتاج والجودة، إضافة للقيام بالجولات الدورية على المراكز والفعاليات المتعلقة بالقطاع التمويني، كما تم تشكيل اللجان الفنية النوعية اللازمة بحسب الموضوع المراد تدقيقه، وتوجيه دوريات التموين المكلفة للكشف الفوري على موقع وموضوع المخالفة واتخاذ الإجراء القانوني اللازم، إلى جانب توجيه الكتب إلى الجهات المعنية في القطاع التمويني بالملاحظات والمعالجة الفورية اللازمة.

في الإحصائيات تم تنظيم ٤٦٠٤ ضبوط في عام ٢٠٢٣، وتغريم المخالفين بحوالي /٦/ مليارات ليرة سورية للعام ٢٠٢٣ جراء ارتكاب مخالفات تموينية والتغريم بـ/٣٩/ مليار ليرة سورية جراء التلاعب بمواصفات مادة الطحين. فيما بلغت حصيلة التسوية /٢٨٤/ مليون ليرة سورية لعام ٢٠٢٣.

وقد تنوعت المخالفات المرتكبة في القطاع التمويني بين تجاوزات في صالات السورية للتجارة بالتلاعب في العروض المالية واستجرار المواد والتأخير في سداد ثمن المبيعات في صندوق المؤسسة وتقاضي مبالغ مالية لقاء تفعيل رصيد البطاقة الذكية من المواد التموينية – تقاضي سعر زائد ومخالفات في عمل الأفران التموينية والاحتياطية والخاصة متعلقة بجودة ونوع الرغيف والوزن وساعات العمل وغيرها – تزوير وتلاعب في عمل مؤسسة الحبوب وتجاوزات في عمل العديد من المطاحن تتعلق بسوء نوعية وجودة الطحين وإنتاجه خلاف المواصفات ومطاحن تخالف المواصفات العقدية والفنية المطلوبة.

بالإضافة إلى مخالفات في عمل مولدات الأمبير بعدم الإعلان عن الأسعار وعدم التقيد بساعات التشغيل والتسعيرة ومولدات مخالفة للمواصفات ومخالفة لرخصة الإشغال.

جنون بأسعار المدافئ

أصغر «المجنونات» بـ٢٢٥ ألفاً والماركات الشهيرة تصل إلى ٢٠ مليون ليرة

مواطنون يقترحون معارض بسعر الكلفة وقروض للشتاء

اللاذقية– عبير محمود

كغيرها من المواد الموسمية، اقتحمت المدافئ التي تعمل على المازوت بعض المحال التجارية في أسواق اللاذقية بأسعار مضاعفة عن العام الماضي ومنها ما يصل حتى ٣ أضعاف، لتسجل بعضها أرقاماً خيالية تتراوح بين ٤ – ٧ ملايين ليرة حسب الحجم والنوعية.

وأشار مواطنون إلى أن التفكير المسبق بشراء أي مادة قبل آوانها بات أمراً مكشوفاً لدى التجار، الذين ملؤوا السوق حالياً بالمدافئ التي فاضت عنهم العام الماضي لعدم قدرة المواطن على شرائها في ذلك الوقت، ليقوموا حالياً بإعادتها إلى السوق ولكن بأسعار تزيد من «نار الجيب فتحرق ما فيها» وفق وصفهم.

وذكر أحد المواطنين بأن جولة واحدة على محال بيع مدافئ المازوت تحديداً تحرق الأعصاب، إذ يبدأ سعر المدفأة الصغيرة جداً «المجنونة» بسعر ٢٢٥ ألف ليرة بعد أن كانت لا تتجاوز ٩٠ ألف ليرة، متسائلاً عن سبب رفع السعر رغم أنها ليست صناعة العام الجاري، فهل زادت التكاليف على التاجر وهي في مستودعه.

وطالبت إحدى السيدات بأن يتم تسعير مدافئ المازوت بشكل رسمي إذ تختلف تسعيرة المدفأة ذات الحجم والشكل نفسه من محل إلى آخر، قائلة: هل يُعقل أن تعرض ذات البضاعة بأسعار متفاوتة أين الرقابة على الأسواق؟ مبينة أن مدفأة المازوت العادية باتت بنصف مليون ليرة من دون سعر البواري والصينية وغيرها من مستلزمات التركيب الأخرى.

وأشار معظم المواطنين ممن التقتهم «الوطن»، إلى ضرورة منح قرض خاص بالمدافئ على غرار قرض القرطاسية الذي تم طرحه قبل أعوام، واقترح آخرون أن يتم فتح معارض للمدافئ بسعر التكلفة بعيداً عن طمع التجار.

وفي السوق تحدث صاحب محل مدافئ وأدوات منزلية لـ«الوطن»، عن سبب ارتفاع الأسعار، وأعادها للتكاليف وغلاء المواد الداخلة في التصنيع إضافة لارتفاع المواد الموردة من الخارج، قائلاً كل شيء يرتفع سعره على المصنّع ومنه إلى التاجر وهكذا وصولاً إلى الحلقة الأضعف وهو المستهلك!.

وأضاف: إن المدافئ العاملة على المازوت هي الأكثر رواجاً وطلباً نظراً لعدم توافر التيار الكهربائي لتشغيل المدافئ الكهربائية، وكذلك الأمر بالنسبة للغاز، ما يجعل مدافئ المازوت الأكثر طلباً رغم قلة المازوت المدعوم إلا أن سعره الحر أرخص من غيره من مواد المحروقات وفقاً لرأي مواطنين، مضيفاً إنه بدأ بيع المدافئ منذ نهاية الأسبوع الماضي، إذ يقبل المواطن على شرائها قبل اشتداد البرد وزيادة أسعارها في حين قل العرض مقابل كثرة الطلب.

وبيّن أن سعر المدفأة يبدأ من ٣٥٠ ألف ليرة حتى ٧ ملايين ليرة، حسب الحجم والنوعية، موضحاً أن هناك مدافئ صغيرة تباع بحوالي ٣٥٠ ألف ليرة مع الطاسة فقط، والمدافئ ذات الحجم العادي «الأكثر رواجاً» تباع بين ٤٥٠ ألف ليرة حتى ٢,٥ مليون ليرة حسب الماركة وأخرى يصل سعرها إلى ٧ ملايين ليرة وهي وسطية عريضة ومن ماركة معروفة.

وأشار إلى وجود ماركات شهيرة تتم التوصية عليها مسبقاً وهي الأكثر شهرة في البلد وتباع المدافئ من صناعتها ذات الحجم العريض والبلورية بسعر يتراوح بين ٣٠ – ٤٠ مليون ليرة وهي للصالونات الكبيرة ولكن تتطلب مصروفاً كبيراً من المازوت وليس بقدرة أي مواطن شراؤها وهي صناعة محلية وقليلة الطلب ولكنها موجودة في السوق ويتم تأمينها من محافظات أخرى.

حسماً لقضية نقص الكتاب المدرسي وإشاعات بيعه في المكتبات الخاصة

الكتب المدرسية توضح: شحنة كتب جديدة تصل المحافظة وتدابير خاصة لإيصاله إلى المدارس

الحسكة- دحام السلطان

أحدثت قضية نقص الكتاب المدرسي وعدم توافره بالمدارس كما ينبغي وبالشكل المطلوب، ضجة واسعة على مستوى المحافظة منذ بدء افتتاح العام الدراسي الحالي بالمحافظة، وسط تضارب أثناء وحسب مواقع التواصل الاجتماعي أن الكتاب المدرسي يُباع في بعض المكتبات الخاصة ولاسيما في مدينة القامشلي، وهذا الأمر بالذات كانت قد تناولته الدورة الأخيرة لاجتماع مجلس المحافظة، على أن الكتاب يباع في المكتبات الخاصة وغير متوافر في المكتبات المدرسية التابع لمدارس الدولة بالمحافظة.

وما أكد ذلك أيضاً حجم الشكاوى التي طرقت باب «الوطن» من بعض أهالي التلاميذ والطلاب حيال هذه المسألة واللغط بشأنها، لدرجة أن هذه المسألة أصبحت إعاقة راهنة، تضاف إلى المعوقات المزمنة الأخرى المرتبطة بالتربية والتعليم في محافظة الحسكة والتي أصبحت لسان حال لكل من له علاقة وليس له علاقة بالحالة التربوية بالمحافظة ولظروف باتت معلومة ومعروفة ومعالمها وبواعثها ودواعيها للقاصي والداني، لأنها ليست أكثر من حالة مسطحة وتفترش معاناتها طاولة بيضاء وملساء أيضاً.

وفي السياق بيّن مدير فرع المطبوعات والكتب المدرسية بالحسكة أحمد الدهش في تصريح لـ«الوطن» أن الكتاب المدرسي ووصوله إلى مدارس محافظة الحسكة له تعليمات وترتيبات وتدابير خاصة تختلف عن كل الآليات المعمول بها في جميع المحافظات السورية، مبنية على جهود تنسيق وتعاون كبيرة تبذلها رئاسة الحكومة ووزارة التربية وإدارة المؤسسة المركزية، فيما يخص عمليات إرسال الكتب المدرسية التي تصل المحافظة جواً عبر مطاري دمشق والقامشلي الدوليين حصراً ومنه إلى المدارس في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها المحافظة في ظل وجود الاحتلال المزدوج «الأميركي– التركي» ومن يرتهن لهما، ومع وجود مناهج أخرى مغايرة للمنهاج الحكومي المعتمد في سورية، وهذا بحد ذاته عائق كبير لوصول الكتاب المدرسي دفعة واحدة كما يُخيّل لمن هو وجود خارج حقل العمل لدينا.

وأوضح الدهش أن هذه الشحنة التي وصلت مستودعات فرع الطباعة هي السادسة من نوعها، ومتممة لبعض العناوين المرتبطة بعملية النقص في بعض عناوين كتب المنهاج المدرسي، وبالتالي فإن المسألة هي مسألة تكاملية مرتبطة بالجهات المركزية وبالإدارة الحكومية بالمحافظة، ولا تجري بالحالة الإجرائية النمطية المعتادة المرتبطة بعمليات الشحن الأخرى للمواد التي تصل المحافظة، وأن عملية التوزيع المجاني للكتاب من الصف الأول وحتى الصف التاسع تجري وفق تلك الترتيبات والاعتبارات المشار إليها، مشيراً إلى أن هناك مدارس منزلية خارج مناطق سيطرة الجيش العربي السوري تم إحداثها بقرار من المكتب التنفيذي بالمحافظة، وهي الأخرى من خطة التوزيع المرتبطة بإيصال الكتاب المدرسي إليها، وبتدابير وترتيبات مختلفة عن الحالة العادية الأخرى الخاصة بالمدارس الواقعة ضمن سيطرة الجيش العربي السوري.

وأكد مدير فرع المطبوعات أن بعض المكتبات الخاصة التي يُشاع حولها بأنها تحتوي على الكتاب المدرسي المعتمد في المدارس وتقوم ببيعه، بأن هذا الكلام لا أساس له وعار عن الصحة، لأن تلك المكتبات تقوم بالحصول على مضمون الكتاب بطرقها الخاصة التي لا علم لفرع المؤسسة بها، والتي غالباً ما يكون عن طريقة مواقع الكترونية عبر الإنترنيت قبل أن تقوم هي بتغليفه وبيعه، موضحاً أن تم إبلاغ الجهات الوصائية والمعنية بالمحافظة لمتابعة وملاحقة تلك المكتبات والتحقيق بالموضوع، التي تبيّن أنها تقع خارج سيطرة الدولة بالمحافظة، منوهاً بأنه مع وصول الشحنة الأخيرة فإنه تم استكمال كامل النقص في المنهاج المدرسي عن الفصل الدراسي الأول ولم تعد هناك مشكلة إطلاقاً بشأنه اليوم.